كلمة الرئيس اسياس افورقي بمناسبة العيد الرابع والثلاثين للتحرير

المحترمون والمحترمات،

الحضور الكريم،

اسمحوا لي أن أتقدم بأحرّ التهاني للشعب الإريتري المناضل في الداخل والخارج، ولجميع أصدقائه، ولشعوب العالم الحرّة.

وأودّ أن أعرب عن امتناني لكلّ من ساهم في إضفاء رونق خاصّ على احتفالاتنا - التي يتزايد زخمها وحيويّتها عامًا بعد عام - بالذكرى الرابعة والثلاثين لاستقلالنا من خلال برامج متنوّعة، والشكر موصول ايضاً لكلّ من قدّم خالص تهانيه للشعب الإرتري.

وإذ نُقيّم مسار استقلالنا وسيادتنا ووحدتنا وسلامة أراضينا كلّ عام، في ظلّ مسيرة بناء الوطن الجسيمة والشاقة وتطورها، لا بدّ لنا من تقييم البيئة العالمية والإقليمية وفهمها فهمًا سليمًا، من منظور موضوعي وعلائقي. وتحديدًا، لأنّ تعزيز استقلالنا وترسيخه لا يمكن أن يُنظر إليه بمعزل عن ما نصبو إليه من سيادة نظام عالميّ عادل وبنية إقليميّة قائمة على الاحترام المتبادل والتكامل والتعاون والاستقرار والتقدّم.

ومع ذلك، فإنّ هذا التقدير ليس بالأمر الهيّن. في حين أن قراءاتنا للتطورات

العالمية/الإقليمية التي حدثت في العام الماضي وكذلك في السنوات السابقة تظل صالحة، فإن الجديد في هذه المناسبة الميمونة لذكرى استقلالنا الرابعة والثلاثين هو التقاءها بتولي الرئيس ترامب أعلى منصب في الولايات المتحدة. في هذه الحالة، نحتاج إلى القيام بواجبنا المنزلي بجدية لقياس السياسات والنهج والاتجاهات الأساسية للإدارة الجديدة منذ البداية في ضوء الثقل العالمي للولايات المتحدة بالإضافة إلى وجهات النظر الجديدة التي تم الإعلان عنها بالفعل. وعلى الرغم من أن هذا النهج الحيوي لا يزال ملموسًا، إلا أن الحكمة تتطلب الصبر والامتناع عن الاستنتاجات السابقة لأوانها حيث تظل الظاهرة الجديدة وديناميكياتها ثقيلة ومعقدة. إذا اتخذنا الشعار المعلن - "MAGA" وهو الاختصار الذي يرمز إلى جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى - كنقطة انطلاق، فهناك العديد من الأسئلة التي تظهر قبل الخوض في المسائل الأساسية للاستراتيجية والخطط والعمليات. ما هي تداعيات كونك "عظيمًا"؟ لماذا لا تكون الولايات المتحدة عظيمة في المقام الأول، ولماذا يجب أن تكون كذلك؟ وكيف سيتحقق هذا المثل الأعلى المنشود؟

إذا كانت العظمة تعني أن تكون الأغنى، والأكثر تصنيعًا، والأول في التقدم التكنولوجي، والأقوى في القوة العسكرية، ولا مثيل له فيما يتعلق بمجال النفوذ والقوة الناعمة، ويُنظر إليه بعين الرهبة من الجميع، إلخ. وإذا اعتُبرت هذه

المقاييس (ويمكن إضافة بعض المعايير أو تعديلها) نقاطًا مرجعية، فإن التقييم الموضوعي لمكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي سيتطلب تحليلًا شاملًا لفترة الحرب الباردة، بالإضافة إلى الثلاثين عامًا اللاحقة من مرحلة "القطب الواحد" من السعي المتهور للهيمنة - وهذا بالطبع دون العودة إلى القرون السابقة منذ تأسيس الولايات المتحدة. سيقودنا هذا إلى التنبؤ بما يخبئه لنا الأفق في الفترة المقبلة

وبالتركيز على العصر الحديث - آخر 35 عامًا بعد نهاية الحرب الباردة عندما كان الموضوع الشامل يدور حول "التفوق والسيطرة العالمية الأمريكية بلا منازع"، فإن الديون القومية المتسارعة، التي تزيد عن 30 تريليون دولار، والتي غرستها الإدارات المسرفة في واشنطن هي مؤشر بليغ لا يستحق التفصيل. إن افتراض واشنطن قصير النظر والمتهور المتمثل في "نقل صناعاتنا إلى الخارج إلى دول - وفي المقدمة الصين - ذات تكاليف عمالة وطاقة أرخص، واستهلاك منخفض سيزيد من أرباحنا" قد جاء بنتائج عكسية في النهاية مسببًا خسائر اقتصادية فادحة.

في الواقع، تقف الصين اليوم كأبرز دولة في العالم من حيث الناتج الصناعي. حتى في الهيمنة التكنولوجية، أصبح وضع الولايات المتحدة متآكلًا في العديد من جوانبه. لا تشير الاتجاهات المستقبلية إلى ريادة الولايات المتحدة في هذا المجال. الولايات المتحدة ليست أقوى دولة عسكريًا. وهذا ما تؤكده عدة مقاييس بالإضافة إلى الوضع الهش لحلف الناتو. لا يُقاس هذا بالفعل من خلال الإستعراضات "العجيبة" لحاملات الطائرات البحرية؛ أو تدمير الدول الصغيرة مثل اليمن، أو الحجم الهائل للأسلحة النووية. الأرباح المفرطة التي تم جمعها في بيئة عالمية تتميز بغياب المنافسة العادلة للأسواق الحرة والتجارة وكذلك غياب التوزيع العادل للثروة والدخل؛ حيث يتضاءل النظام المالي للعبة محصلتها صفر والتي تتميز بممارسات المضاربة والربا المهيمنة؛ والطباعة غير المقيدة للأوراق المالية؛ والعقوبات غير المشروعة والترهيب كأسلحة وما إلى ذلك، وتصبح غير مستدامة بمرور الوقت. يمكن تأكيد هذه الحالة الحالية وتوسيع نطاقها من خلال إثباتات واسعة النطاق ومفصلة.

في مواجهة هذا الواقع السائد، أعلن الرئيس ترامب عن سياسات ومبادرات تهدف إلى تقليل أو القضاء على ديون أمريكا؛ وعكس وتصحيح الإنفاق المالي المسرف؛ وجذب الصناعات والاستثمارات المحلية التي هاجرت إلى الخارج بالإضافة إلى تشجيع الصناعات والاستثمارات الجديدة؛ وزيادة التعريفات الجمركية وخفض الضرائب المحلية؛ والتفاخر بالقوة وسياسة حافة الهاوية؛ تكثيف الدبلوماسية النشطة والعلاقات العامة وما إلى ذلك. إن الأساس المنطقي الشامل والهدف من هذه السياسات الشاملة هو أن يجعل أمريكا عظيمة والتي لا يجدها كذلك في هذه المرحلة. ليس من السهل التنبؤ، في هذه المرحلة، بكيفية تطور القضايا الداخلية وكذلك العلاقات الأمريكية مع الصين وروسيا وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية ونتائجها في السنوات الأربع المقبلة سواء من حيث الأجندات المحددة أو من حيث التأثير الكلي لجميع الجوانب المتميزة للحزمة. وعلى هذا النحو، ستتطلب السيناريوهات المتصورة مراقبة وتقييمًا مستمرين على أساس كل ساعة وإطار عمل مفصل. فإذا لم يكن من المستحيل تمامًا تصحيح السياسات المضللة التراكمية الممتدة لقرون، فمن الواضح بأن هذه المهمة تتطلب تسلق طريق شديد الانحدار. والأمر الأكثر أهمية هو المعرفة الدقيقة لردود الأفعال والتفاعلات مع إدارة ترامب من جانب البلدان/ الحكومات "العظيمة" المزعومة التي تشكل هدفا .لهذه السياسات، وقياس إتجاهاتها، سيكون أمرا بالغ الأهمية

سيداتي وسادتي،

في خضمّ جميع التنافسات العالمية الدائرة في هذه "المرحلة الانتقالية" نحو نظام عالمي جديد، تكاد أفريقيا المهمّشة أن تغيب عن المعادلة. إن تجاهل أفريقيا ليس أمرًا مروّعًا أو مفاجئًا. في الواقع، ورغم ثرواتها الطبيعية الهائلة، لا تزال أفريقيا تُصدّر المواد الخام بأسعار رمزية، بينما تستورد السلع المصنّعة بأثمان باهظة. ومع اقتصادها البدائيّ الذي يعتمد على الكفاف، لا تزال تعتمد على المساعدات الإغاثية. ولعلّ النظام الأفريقيّ المتزعزع السائد، القائم على المساعدات والدعم من الولايات المتحدة وغيرها، قد يتحوّل، كظاهرة تُوصف غالبًا بالعواقب غير

المقصودة، مما يفتح المجال أمام فرصة جديدة ومطمئنة وزخم للشعوب الأفريقية. كيف ستتفاعل أفريقيا في السنوات الأربع المقبلة؟ والأهم من ذلك، ماذا ستفعل أفريقيا لضمان قيام نظام عالميّ مستدام وعادل؟ سيساعدنا هذا على مراجعة وتوسيع وتحسين السياسات التي وضعناها بالفعل بشأن هذا الموضوع الحيوي.

المحترمون والمحترمات،

الحضور الكريم،

و ماذا عن الوضع الإقليمي الأقرب إلينا؟ استراتيجيتنا الدائمة ترتكز على تعزيز روابط متينة في جوارنا ومنطقتنا، قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون والاستقرار والازدهار والتكامل. ولطالما جعلت الأهمية الجيوستراتيجية للجوار دول منطقتنا عرضة للعديد من التدخلات وأعمال التخريب التي تُحفّزها ضرورات "النفوذ المتزايد" المزعومة. في هذا الصدد، يُمكننا النظر إلى الأزمة في السودان وإثيوبيا كمظاهر ومؤشرات على هذه المؤامرات.

لقد حقق شعب السودان تقدمًا جديرًا بالثناء في مهمة بناء الوطن في العقود الأولى التي تلت تحريره عام ١٩٥٦. لكن تقدمه أُعيق منذ عام ١٩٨٩ فصاعدًا، ويعود

ذلك أساسًا إلى الخطر الذي شكّلته سياسات "الإنقاذ" المتهورة. وعندما نفد صبره، لجأ الشعب السوداني إلى انتفاضة عفوية لإزالة العقبة، مُبشرًا بفترة انتقالية. وبالنيابة عن الشعب السوداني، عُهد إلى الجيش السيادي بمهمة الانتقال.

ولكن لأسباب تتعلق بالأهمية الجيواستراتيجية للسودان، بدأت القوى الخارجية، التي كانت عازمة على عرقلة العملية، في تأجيج الصراع بينما كانت عملية الانتقال في مهدها من خلال استقطاب واستغلال الوكلاء الداخليين. أصبحت عملية "الانتقال" معقدة ومتفاقمة وانغمست في الاستقطاب والمواجهة العسكرية من خلال التحريض على الخصومات والعداء. وهذه القوى الخارجية تقوم بإدارة الصراع وتعمل على تفاقمه عبر التمويل من خلال الدول "المجاورة". إن الشعب السوداني هو ضحية هذه المحنة؛ وهو الذي يتحمل وطأة الكارثة المتفاقمة. لقد اكتسب شعب السودان خبرة كافية من التخريب الذي تسبب في هذا المستنقع. ولقد بدأوا في توسيع وتعزيز معارضتهم لهذا التخريب. ويقع على عاتق جوار السودان الإلتزام بتحمل مسؤوليته الأخلاقية وتقديم الدعم غير المشروط للشعب السوداني. هذا بالفعل ليس منةً او معروفاً.

ماذا عن إثيوبيا؟

إنّ دوامة الأزمات والدمار التي رسّختها السياسات الخاطئة التي انتهجها أمثال فوستر (دالاس فوستر وأمثاله) في واشنطن، على مدى ثمانين عامًا - أو ثلاثة أجيال بهدف جعل إثيوبيا وكيلتهم في المنطقة، معروفة وموثّقة توثيقًا كاملًا. وبالمثل، – فإنّ الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها قادة الاتحاد السوفيتي السابق، بنفس المنطق، خلال حقبة الحرب الباردة، موثقة توثيقًا كاملًا. وبالتالي، حُرمت إثيوبيا من فرصة بناء الدولة لجيلين. وبعد انتهاء الحرب الباردة، انحرفت إثيوبيا نحو الاستقطاب العرقي بدلًا من بناء دولة قائمة على المواطنة. إنّ الاضطرابات والدمار اللذين أحدثهما هذا الخيار لا يستحق الكثير من التفصيل.

بعد كل الأزمات والفوضى المتعددة التي أطلقتها الفيدرالية العرقية، فإنّ النشوة

والتفاؤل اللذين ولّدهما "الإصلاح" المزعوم، ليس فقط في إثيوبيا، بل أيضًا في إريتريا ودول مجاورة أخرى قبل سبع سنوات، لا يزالان حاضرين في أذهاننا. لكن القوى الخارجية التي أزعجتها الآفاق الواعدة لم تكن عاطلة عن العمل. فالحروب التي أعلنتها ضد الشعب الإثيوبي تحت شعار الرخاء (وكيلهم الجديد) في السنوات القليلة الماضية خير دليل على يأسهم. الذرائع والشعارات كثيرة، والأجندات المتهورة وسماتها الاستباقية جلية. وتشمل هذه: "قضية المياه"؛ "النيل والبحر الأحمر"؛ "الوصول إلى البحر"؛ "أيديولوجية أوروموبا" التي لا تمثل شعب الأوروموبا؛ معضلة "العداء الكوشي/السامي"؛ "استغلال شعب وأرض العفر كمنصة ملائمة"؛ "إشعال الحروب العرقية في كل مكان" إلخ. وهذه العربدة والهذيان ليست إلا هروباً الى الأمام. إن موجة الشراء التي انطلقت لاقتناء الأسلحة و"التكنولوجيا" بهدف إطلاق العنان لهذه الحرب المعلنة؛ وما صاحبها من تبجح ووعيد معروفة وموثقة جيدًا. إن الأموال التي أُهدرت لتجنيد الخونة والمرتدين لا حصر لها. كما أن أدوات "الحرب النفسية" المعدة كركيزة ثالثة لنشر الأكاذيب البغيضة، وتزييف الحقائق وتشويهها، وإثارة الكراهية والمظالم كثيرة أيضًا. إن أعمال التخريب العلنية و"السرية" التي تُدبَّر ضد شعب وحكومة إريتريا معروفة للجميع.

في الختام: لقد تبددت الآفاق المتفائلة التي كانت تلوح في الأفق. ولقد اتخذ الشعب الإثيوبي قراره بالفعل، وهو يستعد لتعزيز معارضته. إن شعب وحكومة إريتريا لا يندمان على دعمهما المطلق الذي قدماه بقوة وآمال عريضة للتصحيح/الإصلاح المزعوم بسبب التحول المفاجئ للأحداث. فهما لا يرغبان في الانغماس في منابر الأكاذيب والعداء العقيم. ويدعوان القوى الخارجية المتورطة في تدبير أعمال التخريب إلى "التوقف عن التدخل". وأما بالنسبة للعناصر القليلة المتعاونة "والمترددة، فإنهم يحثونها على "الابتعاد عن هذه التجاوزات.

سيداتي وسادتي،

يقع على عاتقنا مسؤولية رصد التطورات والاتجاهات الدولية والإقليمية وتحليلها بدقة وقراءة معمقة لاتخاذ خيارات حكيمة تُؤثر على أجندتنا للتقدم الداخلي. وكما يقول الحكماء": "تمسكوا بالنير مهما تخبطت الثيران"؛ أو "من الأفضل التركيز على نقطة الارتكاز بدلًا من الركض بلا هدف"؛ فإن مهمتنا الأساسية هي التركيز الكامل على اوضاعنا الداخلية وتطوراتنا المحلية وإعطائها الأولوية.

المحترمون والمحترمات،

الحضور الكريم،

إن برامجنا التنموية، التي نواصل تنفيذها وفقًا لأولوياتها القطاعية (البنية التحتية للمياه، والطاقة/الكهرباء، والزراعة، والموارد البحرية، والبنية التحتية، بالإضافة إلى الإسكان، والنقل، والتعليم، والصحة، والسياحة... إلخ)، ستُعزز من خلال برنامج تنمية متكامل يُنفذ في الأقاليم الستة خلال العام الجاري، استنادًا إلى خطط مفصلة، وتعبئة الموارد اللازمة، والأهم من ذلك، بطريقة تُحفز المشاركة والمساهمة الشعبية الواسعة.

ستزداد المشاركة الشعبية الواسعة، وكذلك المهام التنموية التي نُفذت سابقًا من خلال قوات الدفاع، نطاقًا ونوعيةً مع تحسين التنظيم المؤسسي وزيادة المساهمات الشعبية. وكما ذكرتُ العام الماضي، فإن الإطار الذي أُطلق لتهيئة بيئة مواتية لتحفيز الإمكانات الكامنة والمبادرات الفاعلة لمواطنينا الوطنيين في الخارج في أجندتنا التنموية لم يتحقق بسبب التأخير في مهمة جمع البيانات، وهي مهمة أساسية لوضع خطط ملموسة. لكن المشاركة الملموسة لمواطنينا في الخارج في أجندتنا التنموية ستُطلق ابتداءً من النصف الثاني من عام 2025 فصاعدًا كركيزة ثالثة متماسكة تُكمّل هيكلية المناطق الستة وقوات الدفاع كما هو موضح أعلاه. لا يشمل هذا التكوين المشاريـع والاستثمارات في مختلف القطاعات والمجالات التي قد تُطلق على المستويات الفردية أو الجماعية أو المجتمعية.

ويتمحور الهدف الشامل والمتعدد الجوانب لأجندتنا التنموية حول التخفيف الفوري للظروف المعيشية لشعبنا؛ وخاصةً الفئات المحرومة؛ والأهم من ذلك، تحرير اقتصادنا من مستوى الكفاف؛ مما يزيد من إنتاجيتنا بشكل مستدام؛ ويحفز انتقالنا نحو التصنيع. لكن أجندتنا التنموية لا تقتصر على النمو الاقتصادي وحده. ولا ينبغي تجاهل الجبهتين الدبلوماسية والإعلامية/الاتصالاتية في سياق الاتجاهات الدولية والإقليمية المتقلبة. بطبيعة الحال، يُعد رأس المال والموارد والمرافق الأخرى أمرًا حيويًا. لكن المعيار الأهم هو رأس المال البشري المخلص والمجتهد. لذا، نمضي قدمًا بضماناتٍ مُطمئنة.

خطنا .. درعنا المنيع

المجد لشهدائنا الذين صقلوا إستقامة خطنا

النصر للجماهير